دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية

أهمية التعليم :

في عام 1990 التزم تحالف واسع من الحكومات والبنك الدولي ، ووكالات الأمم المتحدة ، ووكالات الأمم المتحدة ، ومنظمات المجتمع المدني ، تبني استراتيجية " التعليم للجميع " والاستثمار في مهارات الناس من أجل تعزيز التنمية المستدامة .

* وشرع البنك الدولي في تنفيذ مبادرة كبرى لتقييم جودة السياسات التعليمة في أنحاء العالم، وتفيدنا قواعد المعلومات والنتائج في تطوير التعليم.

* إن الاستثمار في البشر هو أفضل استثمار وعن طريق التعليم يمكن أن يتحقق استدامة التنمية ورفع معدلاتها التي تكفل توسيع الخيارات الاقتصادية والسياسية والفكرية للأجيال الحالية من البشر ولا تنتقص من نصيب الأجيال القادمة من هذا الخيارات بل أنها تضمن توسعة هذا النصيب وزيادته .

- ويؤكد العلماء والزعماء أنه بفضل ارتفاع مستوى التعليم اكتسب الناس المزيد من القدرة على حل المِشاكل التي نواجهها باستمرار وزيادة الموارد المادية .
- ويمكن أن نتعلم الكثير من البلاد التي حققت تحسن مستمر في التعليم والتنمية المستدامة مثل ماليزيا وتركيا وسنغافورة إلخ . .
- إن التحدي الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتزايد ندرة الموارد يفرض علينا أن نعتمد بشكل متزايد على الموارد المتجددة والأفضل والأكثر ثبات على على الإطلاق وهو الإبداع البشري.
- وتشير دراسة " تيودورسولتز " لقياس الترابط بين التعليم وبين النمو في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الموارد المخصصة للتعليم ارتفعت بمقدار 3.5 مرة عن الاستثمار في رأس المالي المادي .

* وأن الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أضعاف الإنفاق في الدول النامية .

• إن معدل العائد من التعليم إلى الدخول التي يحصل عليها الأفراد يصل إلى 12% في التعليم الثانوي وهكذا يزيد معدل العائد على التعليم مع زيادة مستوى التعليم.

• أثبتت التجارب الدولية والدراسات المقارنة أن مساهمة رأس المال البشري لا يقل عن 64% من الأداء التنموي ، بينما يساهم رأس المال المادي بنحو 16% من النمو، ويمثل رأس المالي الطبيعي نحو الـ 20% المتبقية من ذلك النمو .

• أن الثروة البشرية إذا نمت وازدهرت فإنه يمكنها بفضل العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة أن تتغلب إلى حد كبير على النقص النسبي في الموارد المادية الأخرى.

- إن الدور التنظيمي للدولة في تحقيق تكافؤ فرص التعليم والتدريب وإتاحة المعرفة ومراعاة عدالة توزيع تلك الفرص على السواد الأكبر من المواطنين هو أحد أهم العناصر الحاكمة في عدالة توزيع ثمار عمليات التنمية على فئات المجتمع وفي الوصول إلى المعالجة الجذرية للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بينهم .
- يعتبر بناء وتكوين القدرات البشرية وتحقيق الإستخدام الأمثل لهذه القدرات من أهم أركان ومرتكزات استراتيجية التنمية البشرية بل أنه يمثل غايتها ووسيلتها في نفس الوقت.
- ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد أنظمة التعليم والتعليم الفني والتدريب بمختلف أنواعه ومستوياته التي تحقق نوعية متميزة من الكفاءات والمهارات والمعارف التي لا تقتصر على الأيدي العاملة فقط بل التي تتجاوز هذا الإطار المحدد ويمتد تأثيرها لما هو أوسع من مرحلة العمر الإنتاجي للإنسان فيشمل مختلف مراحل حياته الأخرى وهي الطفولة والشباب قبل دخول سوق العمل والكهولة بعد التقاعد من العمل .

•إذا كان الوصول إلى مجتمع المعرفة هوِ أحد الأهداف الإستراتيجية الحاكمة للتنمية المستدامة ، فإن التعليم يعتبر حقا إنسانيا أساسيا وغاية في حد ذاته من ناحية ، كما أنه الوسيلة الحقيقية لفتح منافذ المعرفة وتزويد البشر بالقدرة على استخدام تلك المعرفة في مختلف مناحي حياتهم من أجل رفاهيتهم الآتية والمستقبلية من ناحية أخرى ، وذلك بتحسين معارفهم وتطوير مهارتهم الانفتاح والتواصل العالمي لتبادل وانتقال المعارف والعلوم الحديثة .

- تتشابه العديد من الدول في اتخاذ أسلوب التخطيط الإستراتيجي منهاجاً لها إلا أنها تتباين كثيراً فيما بينها من حيث الغاليات والأنشطة التنموية التي تضعها في مقدمة أولوياتها التخطيطية .
- كانت بعض الدول تضع الغايات الاقتصادية والمادية في مقدمة أولوياتها التخطيطية وتأخرها في توجيه الإهتمام الواجب بأنشطة التنمية البشرية وعلى رأسها التعليم والتدريب قد أثر تأثيراً مباشراً على نتائج التنمية المحققة بتلك الدول .
- أدى انخفاض نوعية التعليم ونقص المعارف المكتسبة والتدريب، إلى انخفاض المعارف المكتسبة والتدريب، إلى انخفاض الإنتاجية بمختلف أنشطة التنمية وإلى سوء إدارة الموارد المتاحة وبالتالي إلى عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة .
- ومن أجل ذلك كله تناول البرنامج التدريبي متابعة قطاع التعليم كمثال تطبيقي .

أهمية الاستثمار في التعليم:

- يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعفة الاستثمار (Investment Multiplier).

- وإن التعليم والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتعليم الأساسي من أهم المؤشرات العالمية وهي تتكون من اثنا عشر مؤشرا أساسيا من أهم المؤشرات العالمية مجموعة رئيسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة والتعليم الأساس والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

- ويحتل الاستثمار في التعليم مكانة هامة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

- وأكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نموا في الناتج المحلي بنسبة 7% وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

مخصصات الاستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة:

- تشير تقارير منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أن الميزانية المخصصة للتعليم في بلد واحد كفرنسا، أو ألمانيا، أو إيطاليا، أو المملكة المتحدة، تفوق الإنفاق على التعليم في منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى بأكملها .

- ويبلغ الاستثمار في مجال البحث العلمي في الدول الصناعية ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت بلغ فيه مجموع الإنفاق على التعليم 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 5% للإنفاق على التعليم العام، 4.5% للإنفاق على التعليم العالي.
- وتشير الدراسات أن مخصصات الخدمات التعليمية في الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية 2012/2011 بلغت 1278 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.2% من جملة المصروفات.

العوامل المؤثرة على الاستثمار في التعليم:

- تعاني الكثير من الدول النامية من قصور في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية، وسوء استغلال المتاح من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، وذلك بسبب ضعف كفاءة استخدام الاستثمارات المتاحة.

- وتشير الدراسات إلى التفاوت في الإنفاق على التعليم في مراحله المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين دولة وأخرى، ويرجع ذلك التفاوت إلى العديد من العوامل من أهمها مدى توافر الموارد المالية، وكذلك البنية المؤسسية المتواجدة في المجتمع، ومدى توفر الشفافية والكفاءة والفاعلية، ومدى القدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، واحتياجات التنمية.

- وأيضاً تؤثر عدالة توزيع مخصصات الاستثمار داخل قطاع التعليم في مراحله المختلفة من ناحية، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق والإنفاق العسكري والأمن من ناحية أخرى إيجابا أو سلبا على نتائج التنمية لذلك يجب أن يراعي المخططين التنسيق والتكامل والشمولية والعدالة في توزيع الاستثمارات بين أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- ويجب التأكد من جدوى الزيادة في الاستثمار في التعليم وليس للتوسع الأفقي في مؤسساته فحسب، بل لتطوير النوعية والجودة التعليمية في نفس الوقت، وبحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الإنفاق عليه، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أن الإنفاق المتزايد على التوسع الأفقي في المؤسسات التعليمية قد يكون على حساب مراعاة التميز في نوعية وجودة العملية التعليمية، كما قد يكون على حساب الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى ضرورية للتنمية، وبذلك يؤدي الاستثمار الأفقي في التربية والتعليم إلى نتائج غير مأمولة منه فقد يسهم في تحول نوع البطالة السائدة في المجتمع من بطالة أمية إلى بطالة مقنعة (Disguised Unemployment) وإلى تعميق الفجوة بين نوعية مخرجات التعليم وبين متطلبات التنمية المستدامة.

- ويتوقف قرار الاستثمار في التعليم على طبيعة القطاع الذي يرغب في الاستثمار، فمثلاً بنظر القطاع الخاص إلى قرار الاستثمار على أنه قرار يوازي بين العوائد المادية والنقدية من هذا الاستثمار وبين ما يتكبده من تكاليف مباشرة أو غير مباشرة.

- أما القرار الحكومي في الاستثمار في التعليم فينظر إليه من زاوية كونه خدمة عامة وليس للعوائد والتكاليف، وما يهم المستثمر هنا العائد الاجتماعي، وتحقيق أهداف عامة للمجتمع والإنسان وتتسم بالاستدامة والتجديد المستمر كتعزيز الإنتاجية، وصقل المهارات والحفاظ على القيم المهنية والإنسانية وغيرها .

- وتؤكد الدراسات أن معدل العائد الداخلي (IRR) للاستثمار في التعليم سواء للفرد أو المجتمع مرتفعة نسبياً مما يعكس أهمية الاستثمار في التعليم وتوجيه الموارد الفردية أو الحكومية نحوه.

- وفي الختام نؤكد على نصيحة السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عندما أجاب على سؤال عن أسباب نهضة بلاده بالاهتمام بالاستثمار في التعليم.
- ومن ناحية أخرى نشير إلى ما ورد في كتاب أمة في خطر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية الاستثمار في التعليم عندما تراجع ترتيبها بين الأمم في العلوم الأساسية والرياضيات.

* وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية البشرية يجب أن يقوم التخطيط في قطاع التعليم على ركائز أهمها ما يأتي :

* تلبية احتياجات خطط التنمية الإجتماعية والاقتصادية من العاملين المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة . بالأعداد وفي التخصصات ، وعلى المستويات المطلوبة.

* رفع الكفاءة الداخلية للتعليم من حيث تحقيقه لأهدافه التعليمية والحد من الفقد والإهدار فيه ، وكذلك رفع كفاءته الخارجية من حيث تحقيقه لأهدافه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والقومية والحضارية .

* تحديث التعليم في كافة جوانبه من حيث الخطط والمناهج والكتب وطرق التدريس والامتحانات وغيرها .

* توفير هيئات التدريس والكوادر الفنية والإدارية اللازمة للعملية التعليمية، بالأعداد والمستويات المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول العربية والصديقة من هذه الكوادر .
* الحد من ظاهرة الأمية، عن طريق سد منابعها أمام المواطنين الصغار السن، وتعليم كبار السن ومحو أميتهم .
* أن التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تتحمله قدراته واستعداداته، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي.
* أن التعليم عملية وظيفية حاكمة في المجتمع، من حيث آثاره ونتائجه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقومية والحضارية .

* أن مفهوم ديمقراطية التعليم لم يعد مقصوراً على مجرد إلحاق الأطفال بمرحلة التعليم الإلزامي، بل أتسع لمفهوم أشمل، يتضمن ما يأتي :

(أ) توفير الفرص المتكافئة خلال عملية التعليم ذاتها لمواجهة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب، وما يترتب على ذلك من آثار في تحصيلهم، فأطفال الأسر المحدودة الداخل والثقافة الذين حرموا على مدى عصور طويلة حقهم في التعليم يحتاجون إلى مزيد من الجهد والرعاية خلال العملية التعليمية بهدف تحقيق ديمقراطية حقيقية من خلال هذه العملية .

(ب) تحقيق التوازن والتكافؤ بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر سواء من حيث الفرص أو الإمكانات أو المعلمين أو الوسائل التعليمية أو غيرها، وذلك لتلافي وجود مستويين من المدارس، أحدهما مستوى أعلى بالمدن والحضر، والآخر مستوى أقل بالريف والقرى .

(ج) إعادة النظر في الازدواج بين التعليم النظري من جانب والمهني من جانب آخر، بغرض القضاء على النظرة الطبقية بين أنواع التعليم المختلفة.

(د) إشراك جميع الأجهزة التي تطبق النظام التعليمي، أو تعمل في ظله، أو تستفيد منه، كالمعلمين والآباء والطلاب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في رسم السياسة التعليمية حتى تتسع حركة التربية والتعليم لتصبح حركة شعبية حقيقية.